الأمم المتحدة S/2009/144

مجلس الأمن

Distr.: General
6 March 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

بصفتي ممثلا للرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أتشرف بأن أسترعي الانتباه إلى المقرر (PSC/PR/Comm (CLXXV)) الذي اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد في جلسته ١٧٥ المعقودة بأديس أبابا في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر المرفق) والذي يتعلق بقرار الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف ضد رئيس جمهورية السودان، عمر حسن البشير.

وأرجو متنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إبراهيم **دباشي**
السفير
القائم بالأعمال بالإنابة
ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي

130309 130309 09-26731 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

البلاغ الصادر عن الجلسة ١٧٥ لمجلس السلام والأمن

اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ١٧٥، المعقودة في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، المقرر التالي بشأن قرار الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف ضد رئيس جمهورية السودان، السيد عمر حسن البشير:

إن المجلس،

١ - **يشير** إلى البلاغ PSC/MIN/Comm(CXLII) Rev.1 الذي اعتمده في جلسته ١٤٢، التي عقدها في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وكذلك إلى المقرر Assembly/AU/Dec.221 (XII) الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد في دورته العادية الثانية عشرة المعقودة بأديس أبابا في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

٢ - **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء القرار الذي اتخذته الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ بإصدار مذكرة توقيف ضد رئيس جمهورية السودان، السيد عمر حسن البشير، لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وإزاء ما يترتب عليه من عواقب بعيدة الأثر. ويلاحظ المجلس مع الأسف أن هذا القرار يأتي في مرحلة حرجة من العملية الهادفة إلى تحقيق السلام الدائم والمصالحة والحكم الديمقراطي في السودان، ويؤكد أن البحث عن العدالة ينبغي أن يتم بطريقة لا تعيق أو تقوض عملية تحقيق السلام.

٣ - **يحث** السلطات السودانية على مواصلة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والوفاء بجميع الالتزامات الدولية التي قطعها السودان، وإبداء الالتزام المستمر بالسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في دارفور وفي السودان ككل. ويناشد المجلس كافة الأطراف السودانية تجديد التزامها بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد الوضع تعقيدا وأن تبدي تعاونا كاملا في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والمصالحة في السودان؛

٤ - **يعيد تأكيد** اقتناع الاتحاد الأفريقي بأن الإجراءات التي شرعت فيها المحكمة الجنائية الدولية وقرار الدائرة الابتدائية الأولى يمكن أن تقوض بشدة الجهود الجارية لمعالجة التحديات الملحة العديدة التي يواجهها السودان على مستويي السلام والأمن وقد تؤدي إلى مزيد من المعاناة بالنسبة لشعب السودان وإلى زيادة زعزعة الاستقرار في البلد والمنطقة؛

٥ - **يعرب عن بالغ أسفه** لأنه على الرغم مما تنطوي عليه الإجراءات الجارية للمحكمة الجنائية الدولية من مخاطر بالنسبة لمساعي تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في السودان وفي المنطقة، لم ينظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقدر المطلوب من العناية في الطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي لتنفيذ أحكام المادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة؛

٦ - **يناشد مرة أخرى** مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يضطلع بمسؤولياته بتأجيل الإجراءات التي شرعت فيها المحكمة، ويكرر تأكيد تصميم الاتحاد الأفريقي على مواصلة بذل كل ما بوسعه من أجل حشد التأييد اللازم لذلك؛

٧ - **يطلب** إلى رئيس المفوضية، تماشيا مع قرار مؤتمر الاتحاد المذكور أعلاه، أن يعجل باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإرسال وفد رفيع المستوى إلى نيويورك للتحاور مباشرة مع مجلس الأمن. ويرحب المجلس بالخطوات التي تتخذها المفوضية لعقد الاجتماع المقترح للدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي، في أقرب وقت ممكن، على النحو المتوخى في المقرر Assembly/AU/Dec.221 (XII)، من أجل تبادل الآراء بشأن عمل المحكمة فيما يتصل بأفريقيا، وبخاصة في ضوء الإجراءات المستهلة ضد شخصيات أفريقية، وتقديم توصيات عن ذلك، مع مراعاة جميع العناصر ذات الصلة؛

٨ - **يحيط علما** بالمقرر الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى الوزراء في القاهرة، في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، ويطلب إلى رئيس المفوضية أن يواصل التعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية وسائر شركاء الاتحاد الأفريقي من أجل حشد أقصى تأييد ممكن لموقف الاتحاد؛

٩ - **يكرر تأكيد** التزام الاتحاد الأفريقي الثابت بمكافحة الإفلات من العقاب، تماشيا مع أحكام الميثاق التأسيسي ذات الصلة، وإدانته الشديدة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دارفور. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالخطوات التي تتخذها المفوضية لبدء عمل الفريق الرفيع المستوى المنشأ بموجب المقرر PSC/MIN/Comm(CXLII) Rev.1 لدراسة الوضع بعمق وتقديم توصيات عن أفضل السبل الكفيلة بمعالجة فعالة وشاملة لمسألتي المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، من جهة، ومسألتي المصالحة والتئام الجراح، من جهة أخرى. ويرحب المجلس كذلك بقبول الرئيس السابق لجنوب أفريقيا تابو امبيكي رئاسة الفريق؛

١٠ - **يكرر تأكيد** دعوة شتى هيئات الاتحاد الأفريقي حكومة السودان أن تتخذ خطوات فورية ملموسة للتحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وإحالتهم إلى العدالة؛

١١ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد النظر.